في استطلاع رأي عدد من القيادات والشخصيات الوطنية حول تطبيق نظام الأقاليم في اليمن

مستقبل اليمن سيكون أفضل في ظل دولة اتحادية فيدرالية للحاق بركب العالم المتقدم

قال عدد من القيادات والشخصيات الوطنية في استطلاع اجرته معهم صحيفة (14 أكتوبر) إن تطبيق نظام الاقاليم في اليمن الاتحادية سيحقق الازدهار والنمو والتقدم لليمن في كافة المجالات وسيخلق نوعاً من التنافس والتوزيع العادل للسلطة والثروة .. مؤكدين أهمية تضافر جهود الجميع والتشمير عن سواعد الجد من اجل انجاح هذا التوجه الذي سيحقق مستقبلاً افضل لليمن .. متطلعين الى أن تنفذ مخرجات الحوار الوطني الشامل على أرض الواقع وأن يعم الأمن والسلام كل أرجاء الوطن اليمني الواحد .. فإلى التفاصيل :

› استطلاع وتصوير / بشير الحزمي

■ احمد بورجي

■ علي طواف

■ حسين الجنيد

■ يونس هزاع

■ يحيى حاميم

■ عمر بلغيث

في البداية تحدث أمين عام المجلس الوطني للسكان الدكتور أحمد علي عبد الرحمن بورجي قائلاً: موضوع الاقاليم موضوع حساس وهو حديث الساعة وبالتالي فهو موضوع يعبر عن ادارة الدولة بأسلوب الاقاليم ، اعتقد ان كثيراً من الناس لا يعرفون بالضبط ما هو الوضع الذي سيحدث بعد أن يتم العمل بنظام الأقاليم. لكن هذا النظام هو نظام اداري بحد ذاته كأي نظام اداري يمكن من خلاله أن تخرج اليمن من الكثير من المشاكل، يجب النظر الى الموضوع بايجابية كبيرة جداً . وأنا اعتقد أن اليمن مقبلة على خير بإذن الله.

وأضاف قائلا: هناك الكثير من اللغط يدور حول موضوع الاقاليم ربما يكمن في التمويل للإدارات الخاصة بهذه الاقاليم باعتبار انها عبء اداري جديد على الموازنة لكن اعتقد اذا كان الاصدقاء والمانحون سيقفون معنا بشكل جيد حتى نستطيع تجاوز هذه المرحلة بحيث يصبح هناك تنافس فيما بعد بين الاقاليم يزيد من وتيرة الانتاج وتختفي الصراعات الموجودة سواء كانت حزبية او قبلية او حتى ادارية باعتبار ان الناس تصارع للحصول على مكاسب ومناصب من هذا الوضع الجديد. مؤكداً أن الوضع الجديد بحد ذاته هو مخرج لليمن و يجب أن يساعد فيه كل اليمنيين وان يتجاوزوه بايجابية .

وقال : الاقاليم وإدارة الاقاليم ينبغى النظر لها ليس كمغانم تحصل عليها بعض فئات من المتنفذين وبعض فئات من الاحزاب والجهات القبلية . اعتقد انه متى ما شمر اليمنيون كلهم عن سواعدهم لكي يعملوا فان نظام الإقليم إن شاء الله – سيكون خادماً للدولة الاتحادية في المستقبل.

نماء وتطوير

من جانبه يقول الوكيل المساعد لشئون التخطيط العمراني بالهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني المهندس يحيى محمد نعمان حاميم: يسعدني بأن أدلي بدلوي في اول مخرج من مخرجات الحوار الوطني وهو اعتماد نظام الاقاليم لليمن وتحديدها بستة اقاليم وهو باعتقادي ممتاز جدا ويحافظ على كيان دولة الوحدة ويساهم بشكل فاعل في الانماء والتطوير في كل كيان على حدة ومن مدخلاته المالية وثروته الموجودة في الاقليم ، بالإضافة الى وجود دولة مركزية تساعده على هذا الانماء وعلى الاستمرار في حماية كيان الوحدة الوطنية .

وأضاف بالقول : يجب ان يكون هناك وعي كامل وتفهم كامل من المواطن ومن المسئولين في الدولة الحالية ومن دول الجوار ايضا للمساعدة والإسهام في تطبيق نظام الاقاليم . وبرأيي الشخصي فإنه يجب ان نتفاءل كثيراً بمخرجات الحوار الوطني وبتطبيق نظام الأقاليم وأن نتفاءل معها.

مخرج من الأزمات

من جهته يقول وكيل المركز الوطني للوثائق علي سعد طواف: تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل سيجنب اليمن الكثير من الأزمات والمشاكل التي مر بها خلال المرحلة الماضية. وتقسيم اليمن الى أقاليم وان كانت هناك بعض الملاحظات مأخوذة عليه في التقسيم الاقتصادي والتقسيم الجغرافي إلا أنه سيحقق الكثير من المنجزات لليمن الواحد خلال الفترة القادمة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتنموي ، بالإضافة الى انه سيخرجنا من الأزمات المتكررة وسيجنبنا الكثير من المشاكل وسيحقق لليمن الازدهار والنمو والتقدم في كل المجالات.

وأضاف طواف بالقول: هناك ضمانات لمخرجات الحوار وتنفيذها على الواقع وهي التي ستؤدي الى تحقيق مخرجات الحوار بالإضافة الى ان اجراء الانتخابات في الفترة القادمة وما ستنجزه لجنة اعداد الدستور والاستفتاء عليه سيحقق الامن والاستقرار ويحقق كل مخرجات الحوار على ارض الواقع .وعلى كل مواطن ان يتفاءل بمستقبل افضل لليمن فلابد أن نخرج من الوضع الذي نحن فيه وأن يتحقق الامن والاستقرار وينمو الاقتصاد الذي سيمنح المواطن العيش الكريم في الوطن الواحد .

خارطة جديدة

بدوره يقول الوكيل المساعد لوزارة الاعلام يونس هزاع : نظام الاقاليم يعتبر من الانظمة الحديثة جدا في اطار النظام الفدرالي ككل وكون اليمن خرجت من الازمة وعبر الحوار الى خارطة جديدة من خلال تقسيم اليمن الى عدة اقاليم فهذا يعني اننا انتقلنا الى اللا مركزية الحقيقة والى اعطاء الصلاحيات الكاملة للوحدات الادارية سواء على مستوى الاقاليم او الولايات بما يؤدي الى تحريك الجمود القائم والتنافس بين الاقاليم على التنمية وفي نفس الوقت ايجاد توازن وعدالة تنموية يستفيد منها جميع المواطنين اليمنيين دون استثناء .

وأضاف بالقول : يجب ان نتفاءل جميعا والتفاؤل مطلوب وخاصة في هذه المرحلة الحساسة التى يخوض فيها الشعب اليمني نضالاً وطنياً في سبيل التغيير الايجابي نحو الافضل وكون الاقاليم سوف تؤدي الى تحقيق الذات لكل اقليم على حدة وفي الوقت نفسه احترام خصوصيات المناطق والهويات الصغيرة في اطار المشروع الوطني الكبير الجمهورية اليمنية الاتحادية. مثل هذا التقسيم اعتقد انه يستفيد من التطور الكبير الذي حققته الدول الفدرالية على مستوى العالم وفي مقدمتها التجربة الامريكية او التجربة التركية أو التجربة الأثيوبية. اعتقد ان اليمن ستسير في الطريق الصحيح من خلال الفدرالية.

وقال : واجبنا جميعا التفاعل مع مخرجات الحوار الوطني الشامل وان نقف معا صفا واحدا في سبيل تنفيذ هذه المخرجات لان من شأنها بناء الدولة اليمنية الحديثة وهي فرصة تاريخية في هذه المرحلة أن نكون أو لا نكون .

بشرى خير

ويقول وكيل وزارة السياحة لقطاع التنمية السياحية عمر عوض بلغيث: النظام الاتحادي او الفدرالي اذا طبق التطبيق الصحيح سيكون هناك مجال اكبر بالنسبة للسياحة لان كل اقليم سيقوم بالترويج وتسويق اقليمه بحسب المقومات وعناصر الجذب الموجودة لديه، فاذا تحدثنا بصفة خاصة عن السياحة فان السياحة هي صناعة وتجارة حساسة جدا قابلة للكسر في أي وقت ولأي ظرف طارئ. فالسياحة تحتاج بالدرجة الاولى الى الاستقرار السياسي والأمني بغض النظر في أي اقليم كانت او حتى على مستوى اليمن ككل فهي بحاجة الى الوعي بحيث يكون مرتفعاً لدى الناس لان هذه صناعة وتجارة يمكن ان تدر على البلد عملات صعبة وتوفر فرص عمل لعدد كبير من الناس، إضافة الى أننا نحتاج الى بنية تحتية متكاملة في كل اقليم حتى يتمكن من تسويق وترويج نفسه بما لديه من مقومات وعناصر الجذب السياحية .

وأضاف بقوله: نحتاج إلى خدمات نوعية تقدم للسائح لأنه بدون خدمات نوعية لا توجد سياحة. فإذا تحدثنا عن مقومات وعناصر الجذب فهي تختلف من محافظة إلى أخرى، إضافة الى ان التضاريس والمناخ في البلد يساعد على مدى العام كاملاً، وإذا تحدثنا عن السياحة التاريخية والثقافية وإذا تحدثنا عن السياحة البيئية او سياحة الغوص وغيرها من انواع السياحة فالبلد زاخرة بها.

وتمنى ان يكون نظام الاقاليم بشرى خير لكل ابناء اليمن.. وقال: ينبغي ان يُخلق رأي عام مساند لمخرجات الحوار وان يصل الناس الى قناعة بان نظام الاقاليم هو الحل الصحيح لليمن وان المركزية لا يمكن ان تعطي بقدر ما تعطي الاقاليم او الحكومات المحلية . لان المركزية الشديدة لم تقدم لليمن شيئاً اطلاقا .

صلاحيات في الدستور

أما نائب رئيس حزب العدالة والبناء الدكتور حسين الجنيد فقد قال : بكل تأكيد مخرجات الحوار الوطني مخرجات ايجابية خاصة فيما يتعلق بالقضية الجنوبية ومن ضمنها وثيقة الضمانات التي اقرت كمبادئ لتنفيذ مخرجات الحوار او ما يتعلق بالقضية الجنوبية. وبشأن تحديد الأقاليم بنظري الشخصي ليس المهم كم عدد الاقاليم ولكن المهم ما هي الصلاحيات التي ستمنح لكل ولاية في الدستور القادم. بمعنى ان الولاية من حقها ان تدير شئونها بنفسها سواء كانت موارد طبيعية او استغلال مواردها البشرية او مواردها المالية وإدارة شئونها الامنية وكل ما يتعلق بالتنمية والإدارة وحياة ومعيشة الناس وهذا هو المهم .

وأضاف بقوله : تحديد الأقاليم بستة تم التوافق عليها في اطار الخيارات المطروحة . وبالتالي طالما هناك توافق عليها اعتقد ان هذا التوافق ناتج عن حوار وطني والحوار كان شفافاً وشاملاً بين كل القوى السياسية والاجتماعية التي شاركت في هذا الحوار . وباعتقادي ان المهم هو في التنفيذ ويجب ان لا نغفل شيئاً آخر كان ممكن ان يقر في هذا الاطار وهو التصويت او اعطاء حق الاستفتاء الشعبي سواء كان في الجنوب او في الشمال .وبالطبع ستظهر اشكاليات ولكن الحكمة في التنفيذ كيف سننفذ هذه الأقاليم وكيف سنحدد حدودها وكيف سنقنع الشارع سواء كان في الجنوب او في الشمال بالستة الأقاليم .

وقال : المهم هو ما هي الصلاحيات التى ستمنح للولايات في اطار الدستور .. لاشك ان الاقاليم او النظام الفيدرالي الاتحادي بصفة عامة سيتيح فرصة كبيرة للتنمية في كل الولايات والأقاليم وسيكون هناك تنافس كبير وستظهر قوى اقتصادية كبيرة . مثلا انا اتحدث عن حضرموت باعتباري من ابناء حضرموت . فحضرموت ستكون قوة اقتصادية غير عادية وأيضا عدن طالما أنها منطقة خاصة فهي في الخمسينيات كانت ثالث ميناء في العالم بعد نيويورك وطوكيو والآن اصبحت قرية في ظل هذا التهميش والإقصاء والإهمال . نتمنى ان تكون عدن منطقة اقتصادية ومنطقة حرة كبيرة جدا وستنافس بكل تأكيد وبدون أي شك المناطق الحرة الموجودة في المنطقة وفي العالم . فمكانها الطبيعي والتاريخي والحضاري سيجعل منها قوة اقتصادية كبرى ، وأيضا حضرموت ليس فقط من النفط والغاز فهناك موارد سمكية وحضرموت منطقة زراعية ايضا . وممكن ان تعطى فرص للمهاجرين ليعودوا ويستثمروا . وإذا اتحنا فرصة وسننا قوانين وتشريعات عادلة ومنصفة وضامنة لكل مستثمر اعتقد انه ستظهر ولايات كقوى اقتصادية كبيرة جدا سواء كان في الجنوب او في الشمال . وعلينا ألا نتخوف ان هناك اقليماً ليس لديه موارد فعلى العكس هناك موارد بشرية وهناك موارد مالية وهناك ثروة معدنية وسياحة لم تستغل بعد بحكم عدم الاستقرار .وانا متفائل بمستقبل اليمن كثيراً جداً وهناك الكثير من الناس في كل المحافظات متفائلون. واعتقد ان المستقبل سيكون افضل في ظل دولة اتحادية فيدرالية وستتاح فرص عمل للشباب كونهم يشكلون نسبة كبيرة من السكان في اليمن وستكون هناك نهضة كبيرة إن شاء الله وسنشعر اننا قد خطونا خطوات كبيرة للحاق بركب العالم المتقدم وهذا أملنا .

بورجي : النظام الإداري يمكن لليمن من خلاله الخروج من المشاكل المختلفة

حاميم : تطبيق نظام الأقاليم سيحافظ على كيان دولة الوحدة وسيساهم بشكل فاعل في الإنماء والتطوير

طواف : الأقاليم ستحقق لليمن الازدهار والنمو والتقدم في كل المجالات وستخرجنا من الأزمات المتكررة

هزاع : نظام الأقاليم سيحرك الجمود القائم ويحقق التنافس و إيجاد توازن وعدالة تنموية

بلغيث: ينبغي أن يُخلق رأي عام مساند لمخرجات الحوار وأن يصل الناس إلى قناعة بأن نظام الأقاليم هو الحل الصحيح لليمن

الجنيد : ستتاح فرصة كبيرة للتنمية وسيكون هناك تنافس كبير وستظهر قوى اقتصادية كبيرة في الأقاليم

أخي المواطن
أختي المواطنة

الحفاظ على الموروث الثقافي والطبيعي لعدن يساهم في حماية البيئة

شبكة الدفاع عن الموروث الثقافي والطبيعي لعدن